

5 May 2009
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

مبادئ ضمانات الإمداد بالوقود وإشراك أطراف متعددة في الأنشطة المتعلقة بدورة الوقود

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الروسي وألمانيا

١ - نحن ملتزمون بتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بركائزها الثلاث جميعا وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونحن نحترم الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، بما في ذلك تنفيذ الأنشطة المتعلقة بدورة الوقود، طبقا لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

٢ - ويمكن للآليات الداعمة والضمانات المتعددة الأطراف لدورة الوقود الحد من مخاطر الانتشار النووي وفي الوقت نفسه رفع مستوى أمن الطاقة وخفض التكاليف. وسيساعد التعاون المتعدد الأطراف في مجال الإمداد بالوقود على بناء الثقة وتعزيز تنفيذ المعاهدة بركائزها الثلاث جميعا. ولذا، نرحب بالدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز النهج المتعددة الأطراف في دورة الوقود النووي، بما في ذلك الضمانات بشأن الوقود النووي.

٣ - ويجب أن يكون تطوير الطاقة النووية المدنية متمشيا مع أعلى معايير عدم الانتشار، وينبغي أن يسمح للدول باستخدام الطاقة النووية وبإيجاد بديل قابل للتطبيق من شراء التكنولوجيا الحساسة اللازمة لدورة الوقود. وكما أشار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن "دورات الوقود النووي تطرح مخاطر محددة على صعيد الانتشار ينبغي



لنا السعي للحد منها، مع استمرارنا في دعم ما للدول من حقوق بموجب معاهدة عدم الانتشار.“

٤ - ونشاط المدير العام المهدف الذي أعرب عنه في البيان الذي أدلى به في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، المتمثل في ”(أ) أن آليتها من هذا القبيل ستكون غير سياسية وغير تمييزية وستتاح لجميع الدول التي تفي بما عليها من التزامات في مجال الضمانات؛ و (ب) أن هذه الآلية لن تلزم أي دولة بالتخلي عن حقوقها فيما يتعلق بأي أجزاء من دورة الوقود النووي“.

٥ - ونؤيد الجهود الرامية للاستفادة من أوجه التآزر، وتنسيق المقترحات المقدمة في مجال الإمداد بالوقود النووي لضمان توافقها، لما فيه فائدة الجميع من عدم الانتشار النووي.

٦ - وينبغي ألا يترتب على مسائل الإمداد بالوقود وتعددية الأطراف وخطط الضمان أي تأثير سلبي في أداء السوق، بل على العكس، لا بد لها من أن تؤدي إلى توسيع نطاقه الجغرافي فيما يتعلق بالعرض. وسيكون لدى الدول، نظرا لتجارها وأوضاعها التاريخية الاقتصادية الاجتماعية، تصور مختلف لما يُقترح من خطط للضمانات وسلاسل متعددة الأطراف للإمداد بالوقود. وينبغي أن تتاح للبلدان فرصة الاختيار بين أشكال مختلفة من سلاسل الإمداد وأنماط الضمانات.

٧ - ونؤيد وضع مجموعة من التدابير المحتملة. ونحن منفتحون على مختلف الخطط على أساس قدراتنا التقنية وبيئاتنا الاقتصادية الاجتماعية، ونفي بالتزاماتنا الدولية كاملة، وخاصة تلك المتعلقة بعدم الانتشار النووي والسلامة والأمن النوويين.

٨ - وفي إطار تعزيز المعاهدة، نرحب بالمبادرة الروسية الرامية إلى إنشاء مراكز متعددة الجنسيات لتقديم الخدمات في مجال دورة الوقود النووي، وكخطوة أولى، إقامة المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم، انطلاقا من معمل التخصيب في أنغارسك، الذي عرض الاتحاد الروسي إخضاعه لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيضمن للدول المشاركة في المركز الحصول على خدمات التخصيب لتلبية احتياجاتها من الوقود النووي دون الحاجة إلى تطوير مرافق الإنتاج الخاصة بها.

٩ - ونرحب أيضا بالاقتراح الألماني الداعي إلى تنفيذ مشروع محوري متعدد الأطراف لتخصيب يفتح أمام البلدان أفقا لتوحي زمام قدرات التخصيب بصورة كاملة ومستقلة، دون زيادة انتشار التكنولوجيا النووية الحساسة.

١٠ - كما أننا على استعداد للعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع سائر البلدان لتوضيح المسائل العالقة بشأن مزايا احتياطات الوقود والمراكز المتعددة الجنسيات والقضايا العملية ذات الصلة.

١١ - وإنما نقيّم التجارب القائمة في إطار التعاون الدولي في مجال أنشطة الإمداد بالوقود النووي، كالتعاون الذي تقيمه ألمانيا مثلاً مع بعض الشركاء في إطار شركة Urenco والخطوات التي يتخذها شركاء هذه الشركة لتوسيع نطاق الحصول على التكنولوجيا منها دون التسبب بأي مخاطر على صعيد الانتشار.
